17
الاقتصادية الصباح
العدد 1830 - السنة السابعة
الثلاثاء 8 جمادى الأخرة 1435 - الموافق 8 أبريل 2014
Tuesday 8 April 2014 - No.1830 - 7th Year

الكويت تجدد عقوداً نفطية مع مصر وتبحث فرصاً جديدة

قال وزير النفط الكويت علي العمير امس إن بلاده بصدد تجديد عقود نفط مع مصر والبحث عن فرص استثمارية جديدة فيها.
وقال العمير ردا علي اسئلة الصحافيين على هامش افتتاح مؤتمر صناعة البترول الخليجية ومنظور الطاقة إن رئيس قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية ناصر المضف يزور القاهرة حاليا لهذا الغرض. وامتنع الوزير في رده على سؤال لرويترز عن تقدير قيمة العقود أو حتى تحديد القطاعات النفطية المستهدفة من قبل الكويت للبحث فيها عن فرص استثمارية. من ناحية أخرى قال الوزير إن المستوردين والمصدرين على حد سواء يطمحون لتحقيق الاستقرار في الانتاج والأسعار في أسواق النفط العالمية التي أصبحت تتأثر بشكل حاد بالعوامل الجيوسياسية. وأضاف «نحن جميعا كمصدرين ومستوردين نطمح للاستقرار في الانتاج والأسعار.» وأكد العمير أن ارتفاع الأسعار قد لا يكون بالضرورة في مصلحة المصدرين في ظل التوترات السياسية بالعالم كما أن انخفاض الأسعار قد لا يكون بالضرورة في مصلحة المستوردين في ظل هذه التوترات.

على هامش افتتاح فعاليات المنتدى البترولي الخليجي الثاني

العمير: لا رجعة عن توقيع عقود مشروع الوقود البيئي قبل منتصف إبريل

■ زيادة إنتاج النفط ستؤثر سلبا على الأسعار «وهو تحد كبير للدول المنتجة»

■ دول الخليج ملتزمة بتعويض النقص في الانتاج العالمي في حال عدم استيفاء دول «الأوبك» حصتها

العمير خلال افتتاح فعاليات المنتدى البترولي الخليجي الثاني

جانب من الحضور

■ «القطاع النفطي» يفخر بأبنائه الذين يقدمون النموذج في المحافظة على الثروات الطبيعية وتطويرها بشكل يحقق مكانة رائدة لصناعة النفط

لقطة تذكارية مع المشاركين

اكد ممثل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير ان زيادة انتاج النفط ستؤثر سلبا على الاسعار «وهو تحد كبير للدول المنتجة والمستوردة».

وبين العمير الذي يشغل ايضا منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية في تصريح للصحافيين على هامش افتتاح فعاليات المنتدى البترولي الخليجي الثاني امس ان المنتدى البترولي الخليجي يأتي في توقيت هام إقليميا وليس محليا فقط مشيرا إلى أنه يأتي متزامنا مع الأوضاع الخليجية والدولية.

واضاف ان الانتاج والأسعار يتحددان بناء على الظروف السياسية والدولية والإقليمية وان هناك ارتباطا بين الأمرين بشكل وثيق مشيرا الى أن ما سيسفر عنه المنتدى من نتائج وتوصيات وما سيعرضه من إحصائيات سيساعد بلا شك على تحقيق استفادة قوية للقطاعات النفطية في دول الخليج وسيبنى عليها قرارات صحيحة وسليمة.

وشدد على أنه لا رجعة عن توقيع عقود مشروع الوقود البيئي قبل منتصف ابريل الجاري «ونحن ملتزمون بهذا الأمر وهو مهم للغاية للقطاع النفطي وستشهد الأيام ذلك».

ولفت الى أن دول الخليج ملتزمة بتعويض النقص في الانتاج العالمي في حال عدم استيفاء دولة عضو في الأوبك بحصتها لتظل الريادة للدول الخليجية مبينا انه لا يوجد تاثير سلبي على الانتاج بسبب الخلافات السياسية الحالية بين بعض دول مجلس التعاون.

وحول توقعات أسعار النفط عالميا في ظل الأوضاع الجيوسياسية الراهنة بين العمير أن هناك تغيرات جيوسياسية تؤثر على الانتاج والأسعار لا ترتبط بعوامل فنية وهي تؤثر على الانتاج والأسعار وليس بالضرورة ان تؤدي الأسعار العالية إلى الاستقرار كما انه ليس من المنطقي أن تؤدي الأسعار المنخفضة إلى تحقيق الاستقرار ايضا.

وبين أن ما يطمح اليه المنتجون والمستهلكون هو التوصل لأسعار عادلة للنفط بشكل جيد وهو الأمر الذي يؤدي الى تعزيز قدرة الدول على تحقيق تلك الأسعار العادلة.

وحول تجديد العقود النفطية مع مصر أشار الوزير الى أن الكويت تربطها علاقات وطيدة مع مصر وأن هناك عقودا تجدد ولا يمكن تحديد القيمة إلا بعد إتمام العقود.

وقال ان هناك مشاريع كثيرة مستقبلية في مجال الانتاج والاستكشاف «ولدينا مشاريع جبارة في التكرير تتمثل في الوقود البيئي والمصفاة الرابعة وسيتم الإعلان عنها في القريب العاجل» موضحا انه سيتم توافق المنتجات البترولية مع الالتزامات والاشتراطات البيئية.

وعن ربط ثورات الربيع العربي بارتفاعات أو هبوط أسعار النفط قال الوزير ان ارتفاعات النفط ترتبط بأمور كثيرة منها الأبعاد السياسية وكلما قلت التأثيرات السياسية أدى ذلك إلى تحقيق السعر العادل في الانتاج.

كتب محمد ابراهيم

وفي رده على سؤال عن تأثير ارتفاع إنتاج النفط الصخري على دول الخليج بين أن تأثيرات النفط الصخري ستتم مناقشتها في اجتماع أوبك القادم خلال يونيو المقبل.

ولفت العمير الى أن أسعار النفط الحالية «عادلة» لارتباطها بمستوى الانتاج والسياسات والأحداث العالمية التي تؤثر سلبا وإيجابا مبينا انه على الرغم من ذلك فالسوق لم يتأثر كثيرا وفي حال استمرار الأسعار على هذا المنوال فإنه سيكون مرضيا للمنتجين والمستهلكين.

وقال ان النفط الكويتي عليه طلب في شرق آسيا بالإضافة إلى الدول الأوروبية والعربية «ولا يقلقنا وجود مصادر تغذية أخرى في الأسواق» مؤكدا عدم وجود خصومة مع أحد ولكن المنافسة هي التي تحتم إيجاد عملاء جدد بتقديم تسهيلات تنال رضاهم وبما لا يؤثر على باقي العملاء الآخرين ومن التسهيلات المقدمة في العقود الجديدة أنها عقود طويلة الأمد بها تسهيل في الدفعات.

وكان العمير رحب في كلمته خلال افتتاح منتدى البترول الخليجي نيابة عن راعي المنتدى سمو رئيس مجلس الوزراء بالحضور ناقلا لهم تحيات سموه ولفت الى ان المنتدى يعقد تحت شعار «صناعة البترول الخليجية ومنظور الطاقة» حيث ان اختيار هذا الشعار يسلط الضوء على عدد مهم من القضايا والاحتياجات المتنوعة لقطاع الطاقة في الخليج العربي في المرحلة المقبلة ويناقش آفاق التعاون والتكامل المستقبلي.

واضاف ان توقيت انعقاد هذا المنتدى مهم جدا ذلك أنه يعقد في وقت تشهد منطقة الشرق الأوسط تطورات جيوسياسية وتحديات متنوعة بدأت عام 2011 ومازالت «وهذه التطورات تستدعي منا جميعا العمل على استقرار أسواق النفط العالمية لتلبية احتياجات العالم من الطاقة». وتابع العمير «ولا شك في أن ذلك كله يستدعي من الدول الخليجية تضافر الجهود والتنسيق الدائم فيما بينها بهدف حماية ازدهار اقتصاداتها وتحقيق خططها التنموية بشكل يضمن توفير الأمن والاستقرار لشعوبها».

وشدد على ان تكامل سياسات الدول الخليجية النفطية أصبح ضرورة يتحقق معها تعظيم العائد على كل انشطة صناعة الغاز والنفط والبتروكيماويات ويعزز منظومة التنمية الاقتصادية والبشرية في الخليج العربي ويشجع الاجواء لقيام مبادرات لمشاريع بترولية مشتركة ذات قيمة مضافة عالية وخصوصا في الصناعات اللاحقة والخدمية.

وقال «لقد وضع ابناؤنا في القطاع النفطي استراتيجية واضحة المعالم طويلة الأجل تستهدف استغلال الثروة النفطية التي حباها الله لأبناء هذا الوطن الغالي والاستغلال الأمثل بقصد تحقيق التنمية المستدامة وبتوجيهات من حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الأحمد الصباح حفظه الله ورعاه».

واضاف انه من أهم أهدافها الاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الإنسان الكويتي وتطوير قدراته مع العمل في الوقت نفسه على حماية البيئة محليا ودوليا والحد من تأثير التغيرات المناخية.

وشدد العمير على ان القطاع النفطي يفخر بأبنائه الذين يقدمون النموذج الرائع في المحافظة على الثروات الطبيعية وتطويرها بشكل يحقق مكانة رائدة لصناعة النفط سواء في الايفاء باحتياجات السوق محليا ودوليا من النفط الخام ومشتقاته حسب أنماط الطلب العالمي وبما يحافظ على البيئة فضلا عن تاهيل الانسان الكويتي ليكمل مسيرة الآباء الخيرة. واكد ضرورة التسلح بأحدث التقنيات في صناعة النفط والغاز لضمان الاستغلال الامثل بالإضافة الى الاهتمام بتطوير أهم مقومات النجاح والتقدم لدى الأمم وهو العنصر البشري من خلال برامج تدريب متطورة لتكون الكفاءات الكويتية حقا أساس نقلة نوعية للقطاع النفطي في المستقبل وأساسا لبناء حضاري وعلمي يسهم في تقدم القطاع النفطي اقليميا ودوليا. وافاد بان القطاع النفطي الكويتي يحظى بدعم ومتابعة واهتمام كبير على كل المستويات في بلدنا الكويت وبالرغم من نجاح القطاع النفطي في رفع الطاقة الإنتاجية من النفط إلى ما يزيد على ثلاثة ملايين برميل يوميا حاليا فاننا نطمح في استكمال الخطط لعدد من المشروعات المهمة محليا ودوليا على صعيد النفط والغاز والتي تضمن الانتاج عند مستويات عالية يحتاجها سوق النفط وكذلك تضمن منافذ آمنة لصادراتنا.

وتقدم العمير بهذه المناسبة بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد حفظهم الله ورعاهم للدعم المتواصل الذي يولونه للقطاع النفطي وحرص القيادة الحكيمة على توفير كل سبل النجاح لهذه الصناعة الحيوية بهدف استمرارها في دفع عجلة التنمية والتطور في البلاد بثبات.

العدساني: تنامي الاقتصاد سيؤدي لارتفاع الطلب على الطاقة 52 في المئة بحلول 2035

■ «البترول الكويتية»: طرح مناقصات مصفاة الزور الشهر المقبل

نزار العدساني

توقع الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني تنامي الاقتصاد العالمي بمعدل 3.5 في المئة خلال السنوات من 2013 الى 2035 وهو ما يؤدي الى ارتفاع الطلب على الطاقة بمقدار 52 في المئة بحلول عام 2035 مقارنه بعام 2010.

وقال العدساني في كلمة خلال الجلسة الاولى لمنتدى البترول الخليجي امس والتي تحمل عنوان «التحديات الراهنة للصناعة البترولية» ان صناعة النفط تواجه تحديات متنوعه ومعقدة وسط مستجدات متسارعة تستوجب التعاون مع مختلف الاطراف للتعامل معها لمصلحه البشرية.

واشار الى تاثير بيوت المضاربة في السوق وما يصاحبها من تذبذب في اسعار النفط وتاثير العوامل الجيوسياسية والتي تسهم في حاله من القلق و عدم الاستقرار وتذبذب الأسعار مضيفا ان هناك وفرة في الإمدادات في السوق كفيلة بتحقيق توازن السوق النفطية.

وعن توقعات صناعة النفط الطويلة الاجل والتي تعبر في مجملها عن توقعات الصناعة قال العدساني ان المحرك الرئيسي وراء استمرار الارتفاع في معدل الطلب العالمي على الطاقة يكمن في توقع تنامي الاقتصاد العالمي بمعدل 3,5 في المئة خلال السنوات 2013 - 2035 وتبرز التوقعات اهمية الاسواق الأسيوية في تعزيز تعافي الاقتصاد العالمي وتنمو اقتصادات الصين والهند.

واضاف ان ذلك يؤدي الى ارتفاع الطلب على الطاقة بمقدار 52 في المئة بحلول عام 2035 مقارنة بعام 2010 ويسهم ذلك في استمرار هيمنة مساهمة الوقود الاحفوري ضمن خليط الطاقة لكن بنسبة تنخفض من 82 في المئة في عام 2010 الى 80 في المئة في عام 2035 مشيرا الى انه بحلول عام 2035 تكون مساهمة النفط والغاز والفحم تقريبا ما بين 26 و 27 في المئة. وذكر ان تركيز الطلب العالمي على النفط يؤدي لارتفاعه بمقدار 20 مليون برميل يوميا خلال السنوات 2012 الى 2035 من 88,9 مليون برميل يوميا في عام 2012 الى 108,5 مليون برميل يوميا بحلول عام 2035 أو تمثل زياده سنوية تدور حول 900 الف برميل يوميا. واضاف العدساني ان هناك عدة عوامل تسهم في خفض الزيادة السنوية في الطلب على النفط من ابرزها التقدم التكنولوجي وتحسن كفاءة استخدام الطاقة والتوسع في استخدامات الغاز الطبيعي.

وذكر ان هناك اتجاهين ضمن توقعات الطلب العالمي على النفط في المستقبل يكون الاتجاه الاول باستمرار هبوط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «اوسيد» بعد بلوغ اجمالي الطلب على النفط الذروة في عام 2005 والثاني استحواذ الاسواق الاسيوية على غالب الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال السنوات المقبلة. وتوقع ان تستمر الامدادات من خارج الاوبك في الارتفاع من إجمالي 53 مليون برميل يوميا في عام 2012 لتصل الى 62 مليون برميل يوميا مبينا ان معظم الزيادة في الامدادات تاتي من تطوير انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا وفي غيرها من الاماكن.

بشارة: التطورات العالمية تتطلب متابعة نظراً لتأثيرها على صناعة النفط والغاز

جاسم بشارة

قال رئيس اللجنة التنظيمية لمنتدى البترول الخليجي الدكتور جاسم بشارة امس ان التطورات التي يشهدها العالم أجمع والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية تتطلب المتابعة والسعي للخروج بأفضل الحلول نظرا لتأثيرها على صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات.

واضاف بشارة في كلمته خلال افتتاح المنتدى ان التطورات التي تلقي بظلالها على منطقة الخليج والتأثيرات المحتملة من جرائها والتطورات التكنولوجية المتسارعة في هذه الصناعة الحيوية لتضفي على هذا المنتدى أهمية بالغة وتتطلب من المجتمعين فيه بذل جهود مضاعفة.

ولفت الى ضرورة مناقشة كل ما تفرضه هذه التحولات من تحديات وما تتطلبه تلك التطورات التكنولوجية من متابعة واهتمام سعيا إلى الخروج بأفضل النتائج والتوصل إلى أنسب الحلول.

واعرب عن شكره لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح لرعايته الكريمة لهذا المنتدى والذي يعكس اهتمام سموه بالدور التنموي الكبير الذي تلعبه الصناعة النفطية في العالم بشكل عام وفي دولنا الخليجية بشكل خاص مشيرا الى ان رعاية سموه كانت دافعا للجنة التنظيمية لتقديم هذا المنتدى بالشكل والمستوى اللائقين.

ورحب بشارة بضيوف المنتدى من داخل وخارج الكويت متمنيا لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني دولة الكويت والتي تستضيف هذا المنتدى في فترة تشهد منطقة الخليج العربي وما يحيط بها تحولات جذرية وتغيرات كبيرة تحمل معها عددا كبيرا من التحديات لجميع دول المنطقة.

وافاد بان هذا المنتدى جاء ليترجم اهتمام دولة الكويت بأهمية تنمية القطاعات النفطية في دولنا الخليجية والدفع بها نحو مزيد من التكامل والشراكة من أجل تعزيز اقتصاديات دولنا موضحا ان المؤتمر سيتطرق إلى عدد من المحاور الهامة.

وبين ان من هذه المحاور التحديات الراهنة للصناعة البترولية العالمية والعربية ومستقبل الصناعة البترولية من منظور خليجي وآليات التكامل المشترك في مجال الانتاج والاستكشاف والبتروكيماويات والصناعات اللاحقة والخدمات الفنية والتقنية وأثر المتغيرات الدولية والاقتصادية على منظومة الطاقة العالمية.

واضاف كما سيتناول المنتدى آفاق ومعوقات الاستثمار في المشاريع البترولية ودور المؤسسات التمويلية بهذا الشأن وفرص الاستثمار المشترك في المشاريع البترولية ودور القطاع الخاص.

وبين ان المنتدى سيتناول كذلك محورا في غاية الأهمية هو التحديات البيئية والتكنولوجية التي تواجهها الصناعة البترولية التي أصبحت أحد أهم المحددات في تشكيل منظومة الطاقة العالمية في المستقبل على المدين القصير والطويل.

وتابع بشارة «لقد سعت اللجنة المنظمة للمؤتمر إلى استقطاب اهتمام ومشاركة الخبراء والمختصين في المؤسسات العالمية والعربية والخليجية والمحلية والشركات العاملة في هذا القطاع لمناقشة تلك القضايا الهامة وتبادل الرأي بشأنها على النحو الذي يفتح آفاقا جديدة لمزيد من المشاريع التنموية».

واوضح ان هذه المشاريع ذات القيمة المضافة العالية تساهم في تعزيز اقتصادات المنطقة والمحافظة على استقرار الأسواق العالمية للنفط والغاز وتحفيز الاقتصاد العالمي نحو مزيد من النمو والازدهار وذلك لما يلعبه النفط والغاز والمنتجات البترولية والبتروكيماوية من دور استراتيجي ومحوري في الاقتصاد العالمي.